

Panel Discussion on National Policies & Human Rights

ندوة حول السياسات الوطنية وحقوق الإنسان

السيد الرئيس،

تتشرف منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بدعم من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، بالمساهمة في مناقشة اليوم عن "السياسات الوطنية وحقوق الإنسان". أحننا علماً بتقرير الدورة الماضية عن المساعدة التقنية وبناء القدرات الصادر عن مكتب المفوض السامي ونحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات عاجلة لمواءمة السياسات الوطنية بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال.

لا نزال نشعر بالقلق لاستمرار غياب آليات المساءلة القضائية كمحور لتقويض التنفيذ الفعال لحماية حقوق الإنسان في السياسات الوطنية في العديد من الدول. على سبيل المثال، في البحرين، في حين أننا قد شجعنا إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب الأمانة العامة للتظلمات، ولكن نشعر بخيبة أمل أن هذه المؤسسات كان تأثيرها معدوم أو ضئيل على استمرار وقوع الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب لانتزاع الاعترافات بالإكراه.

في الشهر الماضي، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان حسين جواد برويز واقتيد إلى التحقيقات الجنائية حيث تعرض للتعذيب الجسدي والحرمان من النوم والطعام ودخول الحمام والاعتداء الجنسي من قبل ضابطة. في مايو 2011، تعرضت الصحفية البحرينية نزيهة سعيد لانتهاكات مماثلة، حيث تعرضت للتعذيب الجسدي لاجبارها على توقيع وثيقة غير معروف محتواها. قدمت الأنسة سعيد شكوى إلى وزارة الداخلية البحرينية. قامت محاكم بحرينية بتبرأت جميع الضباط الخمسة الذين شاركوا في تعذيبها، بالرغم من التدابير الأسمية التي اتخذتها البحرين لحظر التعذيب من خلال التشريعات الوطنية والتوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب.

تبرز هذه الحالات الفجوة السائدة بين التشريع والتنفيذ العملي للسياسات وطنية لحقوق الإنسان.

لذا نود أن نسأل اللجنة عن الخطوات الإضافية التي يمكن أن تتخذها الدول كالبحرين لجعل الممارسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان تتماشى مع السياسات المطبقة اسمياً؟ كما نود أيضاً أن نطلب تعليق اللجنة على كيف يمكن للدول فرض أفضل التدابير العملية التي تضمن المساءلة الوطنية والدولية لحقوق الإنسان غير التركيز النموذجي على التشريع.

شكراً.